المستشفيات تستمر في استقبال مرضى قوى الامن

اثر الاتصالات التي اجرتها نقابة المستشفيات في لبنان مع المسؤولين في قوى الامن الداخلي والتي تركزت على موضوع العقود للعام ٢٠١٧ والتعرفات الاستشفائية، عقدت النقابة جمعية عمومية طارئة برئاسة النقيب سليمان هارون واصدرت بعده بيانا ثمنت فيه «الجهود التي قام بها اللواء عماد عثمان وموافقته على اعتماد التعرفات المطبقة من قبل الطبابة العسكرية في الجيش اللبناني وادراجها في عقد العام ٢٠١٧ وفق ما طالبت به المستشفيات.»

وعن تسديد المستحقات والتي يعود بعضها من العام ٢٠٠٩ ولغاية العام ٢٠١٦ اخذت المستشفيات علما بالمساعي الحثيثة التي يقوم بها عثمان لتأمين الاعتمادات اللازمة لتسديد هذه المستحقات، وناشدت النقابة رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير المالية الاستجابة لهذه المساعي في أسرع وقت ممكن حتى تتمكن المستشفيات من الاستمرار في تقديم خدماتها الى ضباط ورتباء وعناصر المديرية أسوة بباقي المؤسسات العسكرية والامنية.»

واعلنت انه «بناء على ما تقدم وتجاوبا مع الايجابية التي أبداها اللواء عثمان وافقت الجمعية العمومية على توقيع العقود المعدلة للعام ٢٠١٧ ومتابعة استقبال مرضى المديرية العامة لقوى الامن الداخلي كالمعتاد بانتظار تسديد المستحقات ضمن فترة زمنية معقولة.»

وكانت في ٦ حزيران، وبعد وصول المفاوضات الجارية مع المعنيين في قوى الامن الداخلي الى حائط مسدود وعدم تسديد المتأخرات المتوجبة للمستشفيات، وبعد فشل للتفاهم حول تعديل تعرفات بعض التقديمات الاستشفائية قد قررت الجمعية العمومية:

أولا: عدم توقيع العقد مع قوى الامن الداخلي للعام ٢٠١٧ بعد انتهاء العقد الساري المفعول حتى ٣٠ حزيران الجاري.

ثانيا: التوقف عن استقبال المرضى على نفقة قوى الامن الداخلي اعتبارا من اول تموز ٢٠١٧ باستثناء حالات غسل الكلى».

المكتب الاعلامي للمشنوق رد: الموضوع قيد المعالجة

في ٨ حزيران، رد المكتب الاعلامي لوزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق على بيان نقابة اصحاب المستشفيات ببيان جاء فيه:

١- بالنسبة لموضوع المستحقات المالية:

تم رفع كتاب من المديرية العامة لقوى الامن الداخلي الى الوزارة وتم تحويله الى وزارة المال، وهو يتضمن طلب نقل اعتماد من احتياطي الموازنة بقيمة ٩٠ مليار ل.ل لتسديد المتأخرات العائدة للمستشفيات. وهذا الموضوع قيد متابعة يومية من قبل الوزير المشنوق، وقد اثاره مع وزير المال خلال اجتماع مجلس الوزراء، وقد وعد الوزير علي حسن خليل الوزير المشنوق بتأمين الاموال لتسديد تلك المستحقات (دفعة واحدة او جدولتها على دفعات).كما طلب وزير الداخلية من المديرية العامة لقوى الامن الداخلي اعداد جدول بالاتفاق مع المستشفيات بالمستحقات المتأخرة لمعالجة الموضوع بشكل جذري.

٢- بالنسبة للتعرفة للاعمال الطبية:

هذا مطلب دائم عند اصحاب المستشفيات، وفي كل مرة يحاولون الحصول على مكتسبات اضافية. لذلك طلب الوزير المشنوق من المديرية العامة لقوى الامن الداخلي تكليف اللجنة المشكلة من قبلها التواصل والتنسيق مع اصحاب المستشفيات لتطبيق نفس التعرفة المعمول بها بين المستشفيات وبقية الاجهزة العسكرية والامنية (الجيش - الامن العام...) تطبيقا لقرار مجلس الوزراء باعتماد التعرفة المقررة من قبل وزارة الصحة العامة، وذلك في انتظار اعتماد تعرفة موحدة بالنسبة الى الاعمال الطبية لكافة الجهات الضامنة الرسمية من خلال اللجنة المشكلة بالمرسوم ٩٨٠ تاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٤ والتي يرأسها وزير الصحة العامة والتي عقدت آخر اجتماع لها بتاريخ ٢٠١٧/٥/٣.

٣- بالنسبة للمستلزمات الطبية:

هناك قرار من جانب ديوان المحاسبة يلزم الادارة في قوى الامن الداخلية باعتماد اسعار جداول الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للمستلزمات الواردة فيها، واضافة ١٠٪ على «البروفورما» لباقي المستلزمات.

وقد طلب الى المديرية العامة لقوى الامن الداخلي اعداد جداول مقارنة للمستلزمات الطبية للاعمال الجراحية، ودراسة جدوى العودة الى العمل بما كان سابقا لجهة قيام الادارة بشراء المستلزمات مباشرة من الشركات وتحقيق وفر مادي للادارة.

وفي المحصلة، فإن بعض مطالب نقابة اصحاب المستشفيات محقة، وبعضها الاخر يصب في خانة تحسين الاوضاع وزيادة الاسعار.

ولكن في النتيجة، فإن ما يسري على بقية الاجهزة العسكرية والامنية يسري على قوى الامن الداخلي لجهة التعامل واعتماد التعرفات نفسها مع المستشفيات ويفترض ان يعالج هكذا موضوع بالتفاهم وضمن الغرف المقفلة.

مع التشديد على انه لا يحق لنقابة اصحاب المستشفيات ان تنفرد بقرارها لوحدها لجهة تنفيذ العقد او عدم تجديده والموقع مع المديرية العامة لقوى الامن الداخلي».

نقابة المستشفيات: نسعى للمحافظة على الحد الأدنى من التوازن المالي وليس هدفنا مكاسب إضافية

وفي ١٢ حزيران، صدر عن نقابة أصحاب المستشفيات البيان الآتي:

«إن نقابة المستشفيات في لبنان، وحرصا منها على مساعدة المستشفيات في الاستمرار بتأدية دورها ورسالتها في خدمة المريض بشكل صحيح ومتوازن وعدم الوقوع في مهالك تضر بالمرضى والمستشفيات والاقتصاد اللبناني على السواء، يهمها أن تورد بعض الإيضاحات حول ما ورد في رد المكتب الإعلامي لمعالي وزير الداخلية والبلديات على موقف الجمعية العمومية لنقابة المستشفيات التي عقدت يوم الثلثاء في ٦ حزيران ٢٠١٧، كما يلي:

أولا: إن المستشفيات لم تتبلغ أي قرار أو كتاب أو مراسلة من أي جهة تشير الى التزام كيفية وموعد تسديد مستحقاتها المتراكمة والبالغة حوالي ٩٠ مليار ليرة لبنانية، وما زلنا نسعى الى الحصول على تعهد وإلتزام بموعد وآلية تسديد ضمن مهلة معقولة، علما ان الجزء الأكبر من المستحقات يعود لسنتين وأكثر.

ثانيا: إن المستشفيات تسعى دوما الى المحافظة على الحد الأدنى من التوازن المالي بغية الاستمرار في تأدية مهماتها في ظل عدم الاكتراث لحقوقها، وليس هدفها الحصول على «مكاسب إضافية»، لا سيما ان حقوقها الأساسية غير مؤمنة.

ثالثا: لقد قامت النقابة بعقد اجتماعات مع العديد من المسؤولين في قوى الأمن الداخلي لتذليل العقبات لكنها لم تتوصل الى أي نتائج ملموسة، وهناك محاضر لتلك الاجتماعات مرسلة الى مختلف المسؤولين في المديرية والى معالي الوزير.

رابعا: لم يقر ممثلو اللجنة المكلفة من المديرية تطبيق الأسعار المتعاقد عليها مع الطبابة العسكرية، علما أن الأسعار الحالية المتعاقد عليها هي تعرفات الحد الأدنى والتي يقل العديد منها عن الكلفة الحقيقية لتأدية الخدمة.

خامسا: إن قرار ديوان المحاسبة الذي خفض الهامش على المستلزمات الطبية الذي يحق للمستشفى بنسبة ٥٠٪ إنما أتى من جانب واحد ولم تتم مناقشته مع المستشفيات أو أخذ رأيها، مما سبب ضررا جسيما للمستشفيات لا يمكنها تحمله، وهذا ما تم تداركه مع الجهات الضامنة الأخرى بالتفاهم المتبادل.

سادسا: إن تأمين المستلزمات من هيئة ضامنة هو أمر غير مقبول من المستشفيات لما قد يتضمنه من مخاطر لجهة نوعية المستلزمات وكيفية حفظها وتأمينها، علما أن المستشفيات هي المسؤولة عن توفير كل حاجات المريض خلال وجوده داخل المستشفى، كما ان المستشفيات لم تمانع يوما في أي سعر تستطيع الجهات الضامنة الحصول عليه من الوكلاء والمستوردين مع المحافظة على حقوق المستشفيات وليس على حسابها.

كما أن الخبرة السابقة في تأمين المستلزمات على همة المديرية قد أثبتت فشلها وعدم جدواها إذ قد إعتراها الكثير من العراقيل والتعقيدات فضلا عن التفاوت في نوعية تلك المستلزمات.

سابعا: تؤكد النقابة على ما ورد حول ضرورة إعتماد تعرفات موحدة لمختلف الهيئات الضامنة العامة كما تؤكد على ضرورة تحديد أطر عمل موحدة تسهل شؤون المرضى ومعاملاتهم لدى المستشفيات.

ثامنا: ان الأحكام العامة للعقود تسمح لأي من طرفي عقد ما بإعلام الفريق الأخر بعدم الرغبة بتجديد العقد، وذلك قبل حلول أجله. وهذا ما قامت به النقابة بإسم المستشفيات وبناء لقرار الجمعية العمومية إذ ان بعض الشروط التعاقدية الحالية تسيء وتضر بالمستشفيات.

وأخيرا تؤكد النقابة على إيجابية موقفها وإستعدادها الدائم للتعاون لما فيه مصلحة المريض وإستمرار المستشفيات في تقديم خدمتها بشكل متوازن وبالجودة المطلوبة. كما نود تأكيد ثقتنا بجهود معالي وزير الداخلية والمدير العام لقوى الأمن الداخلي وسائر القيمين على شؤون الصحة في المديرية وإيجابيتهم».

متفرقات

ركوب الدراجات يقلل خطر الإصابة بمرض السكري

كشفت مؤخرا دراسة طبية حديثة أشرف عليها باحثون من جامعة الدنمارك الجنوبية أن ركوب الدراجات بشكل منتظم خلال منتصف العمر أو عند تقدم العمر يساهم بشكل ملحوظ فى تعزيز صحة الإنسان، كما يقلل خطر الإصابة بمرض السكري من النوع الثانى بنسبة ٢٠ ٪.

وشملت الدراسة ٥٠ ألف شخص من الرجال والنساء، تتراوح أعمارهم بين ٥٠ و٦٥ عاما، واستمرت الدراسة لمدة ٥ سنوات، وأكد الباحثون أن رياضة ركوب الدراجات تناسب الأشخاص الذين لا يمتلكون وقتا كافيا لممارسة الرياضة أو من لا تُسعفهم حالتهم الصحية لممارسة الأنشطة البدنية متوسطة أو عالية الشدة.

وأضاف الباحثون أن هذه الدراسة تمنح الأمل للملايين من الأشخاص حول العالم بأنه ما زالت أمامهم فرصة لممارسة الرياضة والأنشطة البدنية والتمتع بفوائد صحية كبيرة وحماية أنفسهم من الأمراض المزمنة الخطيرة.